تباين معاملات التوطن الصناعي في الأقاليم التنموية بالأردن

محمود عبدالله الحبيس(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأنشطة الاقتصادية الصناعية، والكشف عن أهميتها في الأقاليم التنموية الأردنية، وتحليل أنماط التباين الإقليمي وخصائصه في التوطن الصناعي، وتحليل طبيعة التوزيع المكاني للأنشطة الصناعية، وتوزيع أعداد الأيدي العاملة في تلك الأنشطة، والكشف عن الأنشطة الصناعية التي توفر فرصاً وظيفية أكثر وتعويضات للعاملين، أو تولد قيمة مضافة أكثر، وإبراز معدل الأهمية الصناعية في الأقاليم التنموية الأردنية.

اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية وعلى ما توافر من بيانات على المستوى الإقليمي، وتشمل الأقاليم التنموية الثلاثة، وهي: إقليم الشمال، ويتكون من محافظات: إربد، المفرق، عجلون، جرش. وإقليم الوسط، ويتكون من محافظات: العاصمة، الزرقاء، البلقاء، مادبا. وإقليم الجنوب، ويتكون من محافظات: الكرك، معان، الطفيلة، العقبة.

توصلت الدراسة إلى وجود تباين في معاملات التوطن الصناعي بالأقاليم التنموية في الأردن، وذلك بتركز الاستثمارات الصناعية في إقليم الوسط مقارنة مع إقليمي الشمال والجنوب، وإلى توزيع نسبي غير عادل لتلك الأنشطة وفي الأيدي العاملة، وتفاوت في معدل الأهمية الصناعية لكل إقليم. وقد أوصت الدراسة بإيلاء إقليمي الشمال والجنوب عناية خاصة وتشجيع الفرص الاستثمارية فيهما، والتعامل مع قيم معاملات التوطن الصناعي بتخطيط فعال وكفؤ، والاستفادة من منهجية التخطيط الصناعي، وتبني نمط للتوطن الصناعي

(*) قسم التخطيط الإقليمي، كلية التخطيط والإدارة، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.

يلائم الظروف الخاصة بأقليمي الجنوب والشمال بالاستناد إلى فكرة بناء المجمعات الصناعية المتكاملة لتوفير فرص العمل وتحقيق نوع من التوازن الإقليمي في الأردن.

المصطلحات الأساسية: الأقاليم التنموية، التوطن الصناعي، التباين المكاني، الاستثمارات الصناعية، المجمعات الصناعية.

مقدمة عامة:

تعد دراسة الأنشطة الاقتصادية ذات أهمية في تحليل البنية الإقليمية الاقتصادية داخل الإقليم التنموي الواحد أو بين عدد من الأقاليم التنموية، وفي الكشف عن العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية لتلك الأنشطة، وتبيان ارتباطاتها المتصلة بها لتعرف عوامل توطن الصناعة أو تباينها المكاني داخل الإقليم الواحد أو بين الأقاليم المختلفة، وهي العوامل المؤدية إلى حدوث التوطن الصناعي مثل العوامل الطبيعية (مواد الخام، مصادر الطاقة والمناخ)، وكذلك العوامل البشرية (الأيدي العاملة والتنظيم). وتتطلب مسألة اختيار الموقع الصناعي توضيحاً وتحليلاً لاتجاهات التوقيع المكاني– الاقتصادي ودراستها وفقاً لمعايير محددة (محمد الزوكة، 1984:63)؛ إذ إن توطن الصناعة في منطقة معينة ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل مشكلة ترتبط بعوامل متداخلة، ومرتبطة بتعريف الصناعة بأنها عملية يتم بموجبها تحويل مادة من المواد من حالتها الأصلية إلى صورة جديدة لتصبح معها أكثر نفعاً وإشباعاً لحاجات الإنسان ورغباته (إبراهيم شريف وآخرون، 1981:12)، وهو ما يؤكده (Wheeler & Muller,1980:215)، من أن المؤسسة الصناعية تمثل العمود الفقري لانطلاق التنمية الاقتصادية، وقد تمثل حجر عثرة أمام تلك الانطلاقة، عندما يفتقر وجودها ونموها إلى التكامل الأفقي والرأسي، والترابط الأمامي والخلفي، مع بقية فعاليات الاقتصاد الوطني، لمعرفة الأهمية النسبية للأشطة الاقتصادية في الأقاليم التنموية (Collins,1975:162).

تتناول هذه الدراسة موضوع التباين المكاني لتوطن الأنشطة الصناعية بين الأقاليم التنموية في الأردن، وتحديد اختلاف معاملات التوطن الصناعي وانعكاساته على عدم التوازن الإقليمي من جهة دور هذا التوطن في توفير الفرص الوظيفية في الأردن.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود تباين في معاملات التوطن الصناعي في

الأقاليم التنموية الأردنية؛ مما يؤدي إلى وجود اختلاف في الفرص الوظيفية التي توفرها أنشطة القطاع الصناعي المختلفة بين تلك الأقاليم، وتبرز مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – هل يوجد تباين في عدد المنشآت الصناعية بين الأقاليم التنموية؟

2 – ما عدد الوظائف التي تستخدمها المنشآت الصناعية؟

3 – هل يوجد تباين في معامل توطن الصناعة بين الأقاليم، وفقاً للنشاط الاقتصادي؟

4 – هل يوجد تباين في معدل الأهمية الصناعية بين الأقاليم وفقاً للنشاط الاقتصادي؟

أهمية الدراسة:

يتميز موضوع الدراسة بأهميته البالغة من جانب سعي الأردن إلى تبني التخطيط التنموي وسيلة للتغلب على مشكلاته المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، بالإضافة إلى ما تؤديه الصناعات من دور مهم في تحقيق أهداف التنمية الصناعية، من خلال المميزات التي تمتاز بها هذه الصناعات، كتوفير الفرص الوظيفية، وتحسين الدخول، كما أنها تساعد في حل جانب من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة في محافظات إقليمي الشمال والجنوب[1]، وتشجيع المدخرات والإسهام في العملية الإنتاجية واستقرارها، وتكوين طبقة إنتاجية. وعليه، فإن الدراسة الراهنة تتناول مجموعة من المؤشرات التي يبرز كل منها تأثيراً معيناً لاستكشاف أهمية توطن الأنشطة الصناعية في المناطق التنموية، بسبب علاقته الوثيقة بتوظيف الأيدي العاملة، ومسائل الفقر والبطالة، وتحديد العلاقات المناسبة لتخطيط صناعي وقياس أثر التباين المكاني للتوطن الصناعي الإقليمي في زيادة الفوارق الإقليمية وتوفير الفرص الوظيفية. إضافة إلى أهمية المؤشرات الإحصائية في تعرف ملامح التوطن الصناعي وخصائص الاستثمارات الصناعية وتركزها في إقليم محدد. كما تسلط الدراسة الضوء على الاهتمام بجغرافية الصناعة؛ حيث إن قطاع الصناعة في الأردن يعتبر من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني.

(1) انظر لمزيد من التفاصيل: التقرير التحليلي للنتائج السنوية لمسح العمالة والبطالة 2008، دائرة الإحصاءات العامة.

أهـداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 – تحديد التباين المكاني للتوطن الصناعي وطبيعة الأنشطة الصناعية التي تتركز في الأقاليم التنموية الأردنية.

2 – إبراز خصائص الصناعات المتوطنة من حيث توزيع أعداد الأيدي العاملة في منشآت القطاع الصناعي.

3 – تبيان الأنشطة الصناعية التي توفر فرصاً وظيفية أكثر وتولد قيمة مضافة أعلى.

4 – إبراز معدل الأهمية الصناعية لمنشآت القطاع الصناعي.

5 – الاهتمام بجغرافية الصناعة في الأردن، المتمثلة بعدم التوازن الإقليمي.

6 – اقتراح عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي بهذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

اهتمت دراسات وأبحاث عديدة بموضوع التوطن الصناعي، والعوامل المحددة والمؤثرة في اختيار الموقع الصناعي، وارتباط التوطن الصناعي بعدد من العوامل، ضمن البعد المكاني في القطاع الصناعي؛ إذ إن التوزيع المكاني يناقش من جوانب عديدة ذات ارتباط بالموضوع المحدد؛ وعليه، فإن مسألة التوزيع والتفاوت المكاني يعتبر ذا أهمية في أي قطاع (Hagget, 1968). ويمكن تناول الدراسات السابقة بتصنيفها إلى:

– دراسات عامة:

ربط ميللر (Miller,1977) الأهمية النسبية لعملية التصنيع في كل إقليم بنوع الأنشطة الاقتصادية ودورها في تحليل البنية الصناعية داخل الإقليم نفسه ومع الأقاليم الأخرى؛ لإيجاد العلاقة والارتباط بين فروع الأنشطة. والنشاط الصناعي من الممكن أن يقوم في موقع ما، استناداً إلى زيادة الأهمية النسبية لأي نشاط بمقدار جذب المكان للصناعات، وتوصل إلى أن للتوطن الصناعي دوراً مهماً في الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية الاجتماعية.

كذلك يؤكد ميللر أن مفهوم التوطن الصناعي (Industrial-Endemism) يعتبر فضفاضاً، ويبين عدم رسوخ مضمونه، وهو ما يتطلب إسهامات نظرية لتوفير إدراك أفضل لهذا المفهوم؛ وذلك لتثبيت حدود أوضح مع مفاهيم الصناعة والمكان (AL-Hunati, 1978:41)؛ إذ تشترك أهمية النشاط الصناعي مع الموقع ذاته الذي تقوم به، وإن توطن الصناعة في مكان معين، يعني نجاحها في موقعها؛ مما يزيد من أهميتها، ويضفي أهمية للصناعة في إقليم أو حيز مكاني معين بسبب تمتعه بأهمية نسبية تفوق تلك التي تحظى بها نظراؤها في بقية أنحاء الإقليم أو الدولة خلال فترة زمنية محدودة (Berry, Conkling & Ray, 1997:220)، ومن ثم يعرف التوطن الصناعي بأنه تركز الصناعات في منطقة أو مناطق معينة في الدولة دون المناطق الأخرى (Smith, 1981:29).

وتناول Watts (1987)، التوطن الصناعي بالتركيز على دور التباين المكاني في الأقاليم وإفراز أنشطة ومتطلبات اقتصادية ووجود قيمة موقعية مضافة في تنوع البيئات الإنتاجية لتنشيط دور الصناعات في الاقتصاد الوطني، وما يترتب عليه من آثار إيجابية على المنتج. توصلت دراسته إلى أن التوطن الصناعي يبرز القيمة الفعلية في تزايد الأيدي العاملة وجذبها. ومن جانبه قدم (Mackinnon, 2008)، تفسيراً للعوامل الموجهة للتوطن الصناعي في تحديد الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية وتوصل إلى أهمية اختيار الموقع الصناعي في أي مكان وتأثيره وارتباطه مع تلك العوامل، وبما ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة والمجتمع. وكذلك أوضح (Dicken, 1990)، الجوانب المتعددة الاتجاهات وكيفية اختيار نمط الأنشطة الصناعية في بعدها المكاني لتحديد الأهمية النسبية لتلك الأنشطة وارتباطها بعوامل التوطن الصناعي وأثرها في تشغيل الأيدي العاملة، وتناول (كامل الكنفاني، 2008)، دور نظرية الموقع الصناعي في اختيار الموقع الأمثل والمناسب للمنشأة الصناعية، وأثر التوطن الصناعي في توفير فرص العمل وتقديم الحوافز المناسبة على شكل دخول وتعويضات للعاملين.

- دراسات متعلقة بالأردن:

هدفت دراسة (محمد نصر، وخليل حماد، 1990)، إلى تحليل قطاع الصناعة

التحويلية والعمالة في الأردن؛ من حيث نمو الإنتاج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي، ثم من حيث حجم العمالة. وأظهرت الدراسة أن هذا القطاع يوظف نسبة منخفضة من مجمل العمالة الأردنية، بالإضافة إلى وجود معدلات نمو إنتاجية سنوية أعلى من معدل نمو العمالة في جميع القطاعات، وتوصلت الدراسة إلى أن العمالة الصناعية تتركز في صناعة المنتجات الكيميائية وصناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والصناعات الجلدية والمنسوجات والملابس.

وتناولت دراسة (شيرين الحمداني، 1991)، ظاهرة المدن الصناعية بتطبيق التوطن الصناعي على مؤسسة المدن الصناعية في الأردن، وتحليل نظريات التوطن الصناعي وأهميته ودوره في تشكيل هذه الظاهرة للتقليل من تبعثر الصناعات، وخلصت الدراسة إلى أن التوطن الصناعي في الأردن يتأثر بمدى القرب من السوق وتوافر الخدمات والبنية التحتية، وأن للقوى العاملة أثراً ضعيفاً في جذب المستثمرين الصناعيين.

توصل (نافذ الكيلاني، 1991)، إلى وجود عوامل تؤدي إلى التوطن الصناعي في محافظة المفرق، وحددها بوجود المواد التعدينية والإنتاج الحيواني؛ لكون المفرق معبراً حدودياً مع العراق، والنسبة الكبرى من الصناعات هي من النوع الحرفي، ومستوى الأجور فيها منخفض. ومن ناحية أخرى، حدد (محمود مسعود، 1992)، عوامل اختيار الموقع الصناعي في منخفض البقعة، في القرب من السوق بالدرجة الأولى، ثم المواصلات ومكان سكن المستثمر، وسعر الأرض وتوافر الأيدي العاملة.

وهدفت دراسة (حسن صالح، وأحمد اغريب، 1998)، إلى قياس مستوى كفاءة عوامل التوطن الصناعي باعتبار المنشآت الصناعية التي أسست منذ عام 1980 في منطقة ماركا ذات توطن صناعي تلقائي؛ في حين مدينة سحاب ذات توطن صناعي مخطط، وذلك باستخدام أسلوب التحليل العاملي والتحليل التمييزي ذي الخطوات المتدرجة، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة التواؤم بين كفاءة عوامل التوطن الصناعي والمنشآت الصناعية ترتفع في مدينة سحاب الصناعية عنها في منطقة ماركا.

وهدفت دراسة (سليمان أبو خرمة، وجهاد أبو السندس، 2004)، إلى تعرف دور تباين التوطن المكاني للأنشطة الاقتصادية في توفير الفرص الوظيفية على مستوى محافظات إقليم الشمال بالأردن، وذلك باستخدام معاملات التوطن ومعدلات الأهمية الصناعية لمنشآت القطاع الصناعي. وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في قيم معاملات التوطن بحسب الأنشطة الاقتصادية والمحافظة واختلاف التوزيع النسبي لمعدل الأهمية الصناعية، وأوصت الدراسة بتوجيه الصناعات إلى محافظات هذا الإقليم.

وحدد (عبدالمجيد القرالة، 2006)، أثر المدن الصناعية الأردنية في الاقتصاد الوطني، وتحديداً في الناتج المحلي الإجمالي، باستخدام عدد من المتغيرات، وتوصل إلى أن دراسته متفقة مع النظريات الاقتصادية من حيث أثر حجم الاستثمار وعدد الشركات وحجم الأيدي العاملة.

*** دراسات أخرى: السعودية، اليمن، فلسطين، العراق، ليبيا:**

اهتم (عبدالله الصليع، 2001)، بمعرفة الأبعاد المكانية للصناعات الصغيرة في السعودية ودورها المهم في زيادة الإنتاجية والإسهام في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، وتوصل إلى أن التوزيع المكاني لهذه الصناعات لا يختلف – بشكل كبير – عن النمط العام لتوزيع الصناعات في السعودية، وأن الصناعات الصغيرة تعتمد – في أغلب الأحيان – على الموارد والمواد الخام المحلية؛ مما يجعلها تتكامل بشكل كبير مع الصناعات الكبيرة في الاقتصاد الوطني، وتتجه منتجاتها – أساساً – نحو الأسواق المحلية.

وتناولت (هناء دعقان، 2005)، التوطن الصناعي في محافظة تعز/ اليمن وقدرة قطاع الصناعة على خلق علاقات متبادلة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، بالكشف عن واقع التوطن الصناعي وإبراز دور الخصائص الجغرافية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقات جغرافية متبادلة بين الصناعة والمقومات الجغرافية المتاحة للتوطن الصناعي، وإلى دور المقومات الجغرافية في جذب الصناعة نحو التوطن والاستقرار والتطور، وتوصلت إلى أن نمو النشاط الصناعي في تلك المحافظة أقل مما هو متاح له من مقومات التوطن، وإلى وجود تباين في التوزيع الصناعي لأنماط التوطن الصناعي، واتجاه لتركز الأنشطة الصناعية في مناطق

التكتل الصناعي، وأوصت الدراسة بتحقيق تسلسل هرمي متوازن للمستوطنات الحضرية في المحافظة من خلال تنشيط حركة التصنيع في المناطق ذات الأحجام السكانية الأقل بهدف إعادة التوازن المكاني لاتجاهات التوطن الصناعي.

وأبرز (خليل الحلاحلة، 2008)، مساهمة النشاط الصناعي في تشغيل الأيدي العاملة في محافظة الخليل، باستخدام درجة التوطن الصناعي، وتوصل إلى وجود تركز في صناعات النسيج والجلود والدباغة، الورق والطباعة، الصناعات الكيماوية، وأن لهذه الصناعات دوراً في القيمة المضافة للعاملين، وارتفاع قيمة التعويضات لهم.

وقدم (علي العمار، 2008)، تحليلاً لاتجاهات التوقيع المكاني– الاقتصادي وفق معايير الكفاءة (الاقتصادية – الاجتماعية) في محافظات: بابل وكربلاء والنجف في العراق، باختيار معامل الموقع والتحليل النسبي للنشاط الصناعي والإقليمي وتحليل اتجاهات التوطن الصناعي وفق معايير الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن نسبة المنشآت الصناعية في المنطقة المدروسة تشمل 19,9% من إجمالي القطر، وقيمة ماحققته هذه المنشآت قد أسهم في إنتاج 19,6% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي في القطر، ووجود صناعات متوطنة ذات معاملات موقع عالية وترابط مكاني واقتصادي واجتماعي متداخل.

أكد (محمد الأسطى، 2008)، أهمية الصناعة في مصراتة في الاقتصاد الوطني الليبي، باعتبار الأنشطة الصناعية ذات أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وبخاصة في تخفيف حدة البطالة وفي استيعابها لأعداد كبيرة من القوى البشرية، وتناول عوامل التوطن الصناعي بالإضافة إلى قلة الأيدي العاملة في تلك المدينة، وتوصل إلى وجود تنوع في الأنشطة الاقتصادية التي تمنح أهمية للقطاع الصناعي للاقتصاد الوطني.

وأبرزت الدراسات السابقة أهمية التوطن المكاني للأنشطة الاقتصادية الصناعية في مناطق معينة والدور المأمول منها في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، واتفقت على ضرورة التركيز على البعد المكاني في التوطن الصناعي، ولكنها اختلفت في نتائجها التي توصلت إليها بحسب الحالة الدراسية، في حين

ستتناول الدراسة الراهنة مؤشرات مختلفة للتوطن الصناعي على مستوى الأقاليم التنموية الأردنية، والكشف عن نوع الأنشطة المتولدة للعمالة والقيمة المضافة لها، فضلاً عن التعويضات للعاملين فيها. وتكمن أهميتها في الكشف عن التباين المكاني الإقليمي في الأردن على مستوى الأقاليم التنموية، وفي تناولها حالة عدم التوازن الإقليمي في هذا المجال وأهمية معالجته في المستقبل.

- نظريات التوطن:

تتعدد نظريات التوطن الصناعي المستخدمة في مجال الجغرافية الاقتصادية، ومن أهمها: نظرية ألفرد فيبر في التوطن الصناعي، ونظرية لوش حول اللاند سكيب الاقتصادي، ونظرية كريستالير الخاصة بالخدمات والمحالّ التجارية، ونظرية إيزارد عن اقتصاد الموقع. وعلى الرغم من أن هذه النظريات صيغت منذ فترة طويلة، وفي ظل ظروف مختلفة عما هي عليه حالياً، فإن مجال تطبيقها ممكن جداً (محمد محمد، 2004: 72)، ولذلك فإن تحليل التوطن الصناعي لا يمكن التفكير فيه من زاوية جغرافية بحتة، بل لابد من ربطه بأنشطة وبمؤشرات مختلفة، مثل: الأيدي العاملة، وقيمة الإنتاج، والقيمة المضافة، والتعويضات؛ بما يكفل الاستقرار للتوطن المكاني للصناعة، وتحديد التحولات التنموية، ومن ثم التحول من العلاقات القطاعية لكل إقليم على انفراد إلى العلاقات الإقليمية الإجمالية المباشرة لتحديد كفاءة النشاط الاقتصادي. وهو ما يكشف من ثم عن عدم تجانس النظام الموقعي، وتبيان تكتل الأنشطة في إقليم معين، وتبعثره أو قلته، في أقاليم أخرى. (هوشيار معروف، 2006: 223).

- مقاييس التوطن:

يقاس التوطن الصناعي بعدة طرق، منها: حجم رأسمال المستثمر في الصناعة، والقيمة المضافة، وقيمة المنتجات الصناعية، وعدد العاملين في القطاع الصناعي. ويعد معامل التوطن (Location Quotient) الذي تدخل في حسابه تقديرات عدد العاملين في الصناعات المختلفة، من أكثر الأساليب شيوعاً في قياس

درجة التوطن الصناعي سواء في الإقليم أو بين الأقاليم (Robinson, 1998). واستندت الدراسة الراهنة إلى:

(1) معادلة معامل التوطن الصناعي في إقليم ما.

(McCann, 2002:63)، (حسن صالح، 146:1985)، هي =

$$\frac{\text{عدد العاملين في الصناعة المطلوب قياس توطنها في الإقليم}}{\text{مجموع العاملين في الصناعات المختلفة في الإقليم نفسه}} \div \frac{\text{عدد العاملين في الصناعة نفسها بالدولة}}{\text{مجموع العاملين في الصناعات المختلفة بالدولة}}$$

توضح هذه المعادلة، مدى توطن الصناعات المختلفة من القيم المستخرجة من هذا المعامل، فإذا كانت قيمة المعامل أكثر من (1) دلت على وجود توطن صناعي كبير، وكذلك توافر فرص وظيفية أكثر، والعكس صحيح؛ أي إذا كانت قيمة المعامل أقل من (1) فإنها تدل على أن الصناعة تقدم فرصاً وظيفية أقل في الإقليم.

(2) معدل الأهمية الصناعية لتحديد أهميتها في استخدام العمالة، واتجاه تأثيرها على مستوى توافر الفرص الوظيفية، وتوليد القيمة المضافة والتعويضات (الرواتب والأجور) للعاملين في القطاع الصناعي، وباستخدام طريقة (Thompson).

(Thompson, 1955) على النحو التالي:

$$\text{ص} = \frac{\text{ع} + \text{ر} + \text{ق}}{3}$$

حيث تعني:

ص= معدل الأهمية الصناعية

ع = معامل العمالة

ر = معامل التعويضات (الرواتب والأجور)

ق = معامل القيمة المضافة

ويتم التوصل إلى القيم كما يلي:

$$ع = \frac{\text{عدد عمال كل صناعة في الإقليم}}{\text{عدد عمال جميع الصناعات في الدولة}} \times 100$$

$$ر = \frac{\text{قيمة تعويضات العاملين لكل صناعة في الإقليم}}{\text{قيمة تعويضات العاملين لجميع الصناعات في الدولة}} \times 100$$

$$ق = \frac{\text{القيمة المضافة لكل صناعة في الإقليم}}{\text{القيمة المضافة لجميع الصناعات في الدولة}} \times 100$$

وبعد احتساب قيم مؤشرات التوطن الصناعي في الأقاليم التنموية الثلاثة، أسقطت هذه القيم على الخريطة على نحو ما هو مبين في (شكل 1).

– القسم العملي:

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً لقياس معامل التوطن الصناعي، ومن ثم تحديد مدى التوطن الصناعي باستخدام المقاييس الشائعة لهذا الغرض.

مجال الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الأنشطة الاقتصادية الصناعية التي أمكن الحصول على بياناتها الرسمية لعام 2007، على مستوى الأقاليم، من المؤسسات الحكومية التي تعنى بهذا الغرض باعتماد معادلات محددة.

– حددت المؤشرات الضرورية لغايات هذه الدراسة، التي تناقش في متن البحث.

– اقتصرت الدراسة على الأيدي العاملة الأردنية.

– لم تشمل بيانات الدراسة المنشآت الصناعية العاملة المؤهلة في المدن الصناعية المخططة (QIZ) بسبب وجود قانون خاص بها، ودرسها (شيرين الحمداني، 1991؛ عبدالمجيد القرالة، 2006).

محددات الدراسة:

– عدم إمكانية الحصول على البيانات الرسمية على مستوى المحافظة أو اللواء لعام 2007؛ حيث إن آخر تعداد كان عام 2004 على المستوى المحلي.

– لم تتوسع الدراسة في الجانب النظري، بسبب وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولتها؛ حيث يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.

معاملات الدراسة ومؤشراتها:

استخدمت الدراسة المعادلات والمؤشرات التالية:

– معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية بالأردن بحسب النشاط الصناعي.

– توزيع نسبة العاملين في الصناعات المتوطنة بحسب الإقليم.

– معاملات توطن المنشآت الصناعية، وهي: معامل العمالة، ومعامل تعويضات العاملين، ومعامل القيمة المضافة، ومعدل الأهمية الصناعية.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على نتائج المسح الصناعي السنوي للمنشآت العاملة في قطاع الصناعة لعام 2007، الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة، وقد شمل أنشطة الصناعات الاستخراجية، والصناعات التحويلية وإنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها. وتضمن المسح الصناعي حصراً شاملاً لجميع المنشآت التي توظف عشرين عاملاً فأكثر، وكذلك جميع المنشآت من الأنشطة النادرة، إضافة إلى سحب عينة ممثلة من المنشآت التي توظف أقل من عشرين عاملاً. وتشكل المسح من 3725 منشأة صناعية (دائرة الإحصاءات العامة، 2007).

منطقة الدراسة:

تتشكل منطقة الدراسة من الأقاليم التنموية الثلاثة في الأردن، وذلك وفقاً للتقسيم الإقليمي المعتمد لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ إذ قسم الأردن إلى ثلاثة أقاليم تنموية، هي: إقليم الشمال، ويتكون من محافظات: إربد، والمفرق، وعجلون، وجرش. وإقليم الوسط، ويتكون من محافظات: العاصمة، والزرقاء، والبلقاء، ومادبا، وإقليم الجنوب، ويتكون من محافظات: الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة (شكل1).

نتائج الدراسة:

لبلوغ الأهداف المحددة حللت البيانات على النحو التالي:

أ – مؤشرات وخصائص عامة: يبين جدول (1) خصائص الأقاليم التنموية في الأردن لعام 2007.

جدول (1)
مؤشرات وخصائص عامة للأقاليم التنموية في الأردن لعام 2007

الرقم	المتغيرات	الوسط	الشمال	الجنوب	المجموع
1	السكان (بالألف نسمة)*	3,595,2	1,591	536,8	5,723,0
	النسبة المئوية للسكان*	62,8	27,8	9,4	100
2	السكان الأردنيون ممن أعمارهم 15سنة فأكثر فحسب**:				
	– المجموع (عدد بالألف نسمة)	95903	43424	14074	153401
	– النشطون اقتصادياً (%)	% 40,6	% 37,6	%41,2	%39,8
	– الجنس: – ذكر	% 65,8	%61,9	% 63	% 64,4
	– أنثى	% 15	% 13,1	%18,4	%14,7
	– المشتغلون (%) – ذكر	% 36,0	% 31,4	34,9	34,6
	– أنثى	% 59,9	54,0	%55,5	57,8
		% 11,7	% 8,6	%13,4	11
3	عدد الأنشطة الصناعية ***	23	20	16	59
4	عدد العمال **:	141785	28777	7243	177805
	– % للعمال	79,7	16,2	4,1	%100
5	المنشآت الصناعية***/عدد المنشآت الصناعية%	14818	4928	1191	20937
		70,8	23,5	5,7	%100
6	الإنتاج القائم بالألف دينار*** %	7547338	460625	603897	8611860
		87,6	5,4	7	100
7	تكوين رأسمال الثابت الإجمالي بالألف دينار***%	368576	10208	30047	408831
		90,2	2,5	7,3	%100

ملاحظة: لم تذكر النسب المئوية للسكان المتعطلين اقتصادياً.

المصدر: *– دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام، 2008.

**– دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2009.

***– دائرة الإحصاءات العامة، مسح الصناعة، 2007.

يتضح من جدول (1) أن تفاوت توزع السكان بين الأقاليم قد أدى إلى تفاوت في خصائص السكان الأردنيين ممن تزيد أعمارهم على 15سنة وهم الناشطون اقتصادياً ((Economic Actives والمشتغلون (Employed) ونسبة الأيدي العاملة. ويلاحظ أن إقليم الوسط قد شهد تركزاً لتلك المؤشرات، وأن المؤشرات تميل لصالح الذكور في الأقاليم كافة.

كذلك فإن 70,8 % من المنشآت الصناعية موجودة في إقليم الوسط، ويعمل بها 79,7 % من الأيدي العاملة، يليه إقليم الشمال، ثم إقليم الوسط، وإن 87,6 % من الإنتاج القائم (Gross output) و90,2 % من تكوين رأسمال الثابت الإجمالي (Total fixed capital formation) موجودة في إقليم الوسط الذي تبلغ مساحته 16,2 % من مساحة الأردن، يليه إقليم الجنوب الذي تبلغ مساحته 51,2 % من مساحة الأردن، ثم الشمال بمساحة مقدارها 32,6 % من مساحة الأردن.

ب – معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية بالأردن بحسب النشاط الصناعي: استخدمت الدراسة مقياس معامل التوطن الصناعي لتحديد مدى تباين توطن الأنشطة الاقتصادية في القطاع الصناعي بين الأقاليم، على نحو ما هو مبين في جدول (2).

جدول (2)
معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية بحسب النشاط الصناعي لعام 2007

الرقم	النشاط الاقتصادي	الإقليم					
		الوسط		الشمال		الجنوب	
		المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
1	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	0,12	13	–	–	–	–
2	الصناعات الاستخراجية	1,00	9	0,33	7	9,66	1
3	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	1,00	9	0,94	4	0,66	7
4	صنع منتجات التبغ	1,20	6	0,29	9	–	–
5	صناعة المنسوجات	1,00	9	1,00	3	0,50	8

تابع/ جدول (2)
معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية بحسب النشاط الصناعي لعام 2007

الرقم	النشاط الاقتصادي	الإقليـــــــم					
		الوسط		الشمال		الجنوب	
		المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
6	صناعة الملابس وتهيئة الفراء وصيانته	0,64	12	2,90	1	0,35	9
7	دباغة الجلود وتهيئتها وصناعة الحقائب	1,18	4	–	–	–	–
8	صنع الخشب والمنتجات الخشبية	1,00	9	0,50	6	2,50	2
9	صناعة الورق ومنتجات الورق	2,00	1	–	–	–	–
10	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	1,33	3	0,33	7	0,33	10
11	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	2,00	1	–	–	–	–
12	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	1,12	7	0,12	8	1,75	3
13	صنع منتجات المطاط	1,50	2	–	–	–	–
14	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	0,90	11	1,30	2	1,20	5
15	صنع المعادن الأساسية	1,00	9	0,50	6	–	–
16	صنع منتجات المعادن المشكلة باستثناء الماكينات والمعدات	1,00	9	1,00	3	1,28	4
17	صنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر	1,00	9	–	–	–	–
18	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر	1,00	9	–	–	–	–

تابع/ جدول (2)
معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية بحسب النشاط الصناعي لعام 2007

الرقم	النشاط الاقتصادي	الإقليـــــــم					
		الوسط		الشمال		الجنوب	
		المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
19	صنع الأجهزة الطبية	1,09	8	–	–	–	–
20	صنع المركبات	1,00	9	–	–	–	–
21	صنع معدات النقل الأخرى	0,94	10	–	–	–	–
22	صنع الأثاث والمنتجات الأخرى غير المصنفة في موضع آخر	1,14	5	0,75	5	0,71	6
23	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة	1,00	9	0,75	5	–	–
	المجموع	25,16	–	10,71	–	18,94	–

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على دائرة الإحصاءات العامة – المسح الصناعي، 2007.

يتضح من جدول (2) أن الصناعات التي تزيد فيها معامل التوطن على قيمة (1)، وأن التوطن المكاني للصناعات متركز في إقليم الوسط، وتنحصر في (19) صناعة من بين (23) صناعة، وبلغ مجموع قيم التوطن لتلك الصناعات 22,56، بنسبة 88,3% من مجمل الصناعات في الإقليم، وتشمل: الصناعات الاستخراجية، المنتجات الغذائية والمشروبات، منتجات التبغ، المنسوجات، الدباغة، الخشب، الورق، الطباعة، الفحم، المواد والمنتجات الكيميائية، منتجات المطاط، المعادن الأساسية، منتجات المعادن المشكلة، الآلات والمعدات، الآلات والأجهزة الكهربائية، الأجهزة الطبية، المركبات، الأثاث، وإمدادات الكهرباء والغاز؛ حيث سجلت صناعة الورق وصناعة الفحم الترتيب الأول لمعامل التوطن، في حين مثلت صناعة المنتجات المطاطية الترتيب الثاني، وتفاوت بقية الصناعات بمعامل التوطن التي تزيد قيمتها على (1)، فيما تمثل الصناعات التي يقل فيها معامل التوطن عن قيمة (1) في كل من: استخراج النفط الخام، صناعة الملابس، صنع منتجات المعادن اللافلزية،

وصنع معدات النقل الأخرى. أما في إقليم الشمال، فيلاحظ أن الصناعات التي تزيد قيمتها على (1) قد بلغت أربعة أنشطة اقتصادية، وبلغ مجموع قيم التوطن بتلك الصناعات 6,2، بنسبة 58% من مجمل الصناعات في الإقليم نفسه، وتشمل صناعة كل من: المنسوجات، الملابس، منتجات المعادن اللافلزية، منتجات المعادن المشكلة، وأن بعض الصناعات وصل معامل التوطن فيها إلى الصفر، ويلاحظ أن (5) صناعات في إقليم الجنوب التي كان معامل توطنها يزيد على (1)، قد بلغ مجموع قيم التوطن فيها 16,39، بنسبة 86,5% من مجمل الصناعات في الإقليم نفسه وأن أكبر معامل للتوطن في إقليم الجنوب كان الصناعات الاستخراجية، بنسبة 51%، وهذا يعني أن إقليم الجنوب يمثل إقليم توطن للصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى في الأردن؛ حيث إن هذا النشاط يمثل أكبر معامل للتوطن في الأردن؛ بالنسبة إلى جميع الأنشطة، وإن عدد الصناعات في إقليم الجنوب التي تزيد قيمتها على صفر إلى أقل من (1) كان (5) صناعات. ولم تلاحظ الأنشطة الأخرى بإقليم الجنوب، التي تتمثل في: استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، وصناعة منتجات التبغ، ودباغة وتهيئة الجلود وصناعة الحقائب، وصناعة الورق ومنتجات الورق، وصناعة الفحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي، وصنع منتجات المطاط، وصنع المعادن الأساسية، وصنع الآلات والمعدات غير المصنفة في مكان آخر، وصنع الآلات والأجهزة الكهربائية غير المصنفة في موضع آخر، وصنع الأجهزة الطبية، وصنع المركبات، وصنع معدات النقل الأخرى، وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة.

لذلك فإن هذا المؤشر قد أكد مشكلة الدراسة المتمثلة في وجود تباين في معامل التوطن الصناعي بين الأقاليم التنموية، وهو ما اتضح بوجود تباين بين الصناعات في إقليمي الشمال والجنوب، وتركزها في إقليم الوسط؛ مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الإقليمي والوطني على الرغم من وجود الموارد الطبيعية في هذين الإقليمين، التي يمكن تصنيعها.

ج – توزع نسب العاملين في الصناعات المتوطنة بحسب الإقليم: يبين مؤشر معامل التوطن دور توطن الأنشطة الاقتصادية للمنشآت الصناعية وأثره في توفير الفرص الوظيفية؛ حيث إن ارتفاعه عن قيمة (1) يدل على ارتفاع نسبة التوظيف للعمالة في تلك الصناعة في الإقليم، ويبين جدول (3) مدى ارتباط معامل التوطن مع ارتفاع نسبة العمالة في الصناعة التي يلاحظ وجود توطن فيها على مستوى الإقليم.

جدول (3)
توزع نسب العاملين في الأنشطة الصناعية بحسب الإقليم لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الوسط	الشمال	الجنوب	المجموع
1	100	–	–	100
2	65,3	4,2	30,5	100
3	82,1	15,0	2,9	100
4	99,5	0,5	–	100
5	79,5	18,4	2,1	100
6	51,0	47,0	2,0	100
7	94,0	6,0	–	100
8	75,4	13,5	11,1	100
9	97,2	2,8	–	100
10	94,1	4,6	3,1	100
11	100	–	–	100
12	90,3	2,2	7,5	100
13	94,7	5,1	0,2	100
14	74,4	21	4,6	100
15	91,7	8,3	–	100
16	79	16	5	100
17	93,8	5,7	0,5	100
18	98,9	0,3	0,8	100
19	87,3	11,1	1,6	100
20	96,2	3,2	0,6	100
21	75,4	–	24,6	100
22	86,9	10,3	2,8	100
23	86,7	13,3	–	100
المجموع	79,7	16,2	4,1	100

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، 2007.

يلاحظ من جدول (3) أن توزع نسب العاملين يرتبط بشكل قوي جداً بقيم توطن الصناعات، وهو مؤشر على ارتفاع نسبة التوظيف، ومعنى ذلك أن التوطن الصناعي المرتفع يرتبط بارتفاع نسبة العاملين وأن انخفاض قيم المعامل يؤدي إلى انخفاض وتباين في نسب التوظيف بين الأنشطة الصناعية داخل الإقليم الواحد، وبين إقليم وآخر، وإن إقليم الوسط شهد توطناً صناعياً ارتبط به ارتفاع نسب التوظيف، وهذا يفسر نوع الصناعات الموجودة في هذا الإقليم، ويتفق مع الحصة النسبية للتوطن (Location Quotient (LQ))، التي تحدد القدرة على توظيف الأيدي العاملة، وهي – بالتأكيد – لها صلة بالصناعات الأساسية المتحفزة والمستقطبة، وهذا ما يؤكده معروف (هوشيار معروف، 2006: 223، 290) في تحليل للاقتصاد الإقليمي، في حين يلاحظ أن انعكاس معامل التوطن في إقليمي الشمال والجنوب بانخفاض القيم أو وصوله إلى الصفر يؤدي إلى انخفاض توظيف الأيدي العاملة، وهو ما يفسر بأن الصناعات الصغيرة في رأسمالها تتقلص أمامها – نسبياً – الفرص للاختيار المناسب للتوطن، وهذا ما توصل إليه معروف (هوشيار معروف، 2006: 290).

مما سبق، فإن هناك تبايناً في توزع العاملين بالأقاليم التنموية، وقد ارتبط بتوطن الصناعات وبما تتمتع به الأنشطة الصناعية من إمكانية في تشغيل الأيدي العاملة.

د– معاملات توطن المنشآت الصناعية: استخدمت الدراسة المعادلة الواردة ضمن منهجيتها لقياس معدل الأهمية الصناعية بين الأقاليم بحسب الأنشطة الصناعية، وذلك من خلال المعاملات الآتية:

1– معامل العمالة: يبين جدول (4) المعامل النسبي للعمالة في الأنشطة الصناعية بالأقاليم التنموية لعام 2007.

جدول (4)
معامل العمالة للمنشآت الصناعية لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الوسط	الشمال	الجنوب	المجموع
1	0,1	–	–	0,1
2	2,6	0,2	1,2	4
3	15,1	2,8	0,5	18,4
4	0,8	–	–	0,8
5	1,7	0,5	–	2,2
6	7,3	6,7	0,2	14,2
7	0,7	–	–	0,7
8	1,6	0,3	0,3	2,2
9	1,9	0,1	–	2,0
10	3,5	0,2	–	3,7
11	1,8	–	–	1,8
12	7,3	0,2	0,6	8,1
13	2,7	0,2	–	2,9
14	7,9	2,2	0,5	10,6
15	1,9	0,2		2,1
16	6,00	1,2	0,4	7,6
17	2,2	0,1	–	2,3
18	2,2	–	–	2,2
19	0,8	–	–	0,8
20	1,2	–	–	1,2
21	0,1	–	–	0,1
22	6,7	0,8	0,2	7,7
23	3,7	0,6		4,3
المجموع	79,8	16,3	3,9	100

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على بيانات دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، 2007.

يشير هذا المعامل إلى أن تركز العمالة في المنشآت الصناعية على مستوى الأقاليم كان متفاوتاً بين الأقاليم؛ إذ إن 79,8% من مجموع معامل العمالة يتركز في إقليم الوسط، وأن هناك تفاوتاً بين الأنشطة الصناعية؛ فقد ظهر أن معامل العمالة يحتل المرتبة الأولى في صناعة المنتجات الغذائية، يليها صناعة المعادن اللافلزية الأخرى، يليها الملابس، ثم المواد والمنتجات الكيميائية، ثم الأثاث، وتفسر تلك الأنشطة 44,3% من معامل العمالة في الإقليم نفسه، البالغ 79,8%. أما في إقليم الشمال، فقد بلغ مجموع معامل العمالة للمنشآت الصناعية 16,3%؛ حيث شكل معامل العمالة في صناعة الملابس 6,7%، يليها كل من صناعة المنتجات الغذائية، ومنتجات المعادن اللافلزية، ومنتجات المعادن المشكلة، وشكلت 12,9% من معامل العمالة للمنشآت الصناعية في هذا الإقليم. فيما بلغت القيمة في إقليم الجنوب 3,9% وإن الصناعات الاستخراجية قد شكل معامل العمالة فيها 1,2%، وهي النشاط الوحيد الذي تجاوزت قيمته (1)، في حين انخفض المعامل بالنسبة إلى الأنشطة الأخرى. كذلك يلاحظ من جدول (4) أن تباين حجم المنشآت الصناعية بين كبيرة الحجم أو متوسطته أو صغيرته قد ارتبط بكثافة العمالة المستخدمة بشكل متفاوت بين الأقاليم الثلاثة، وهو ما يفسره المجموع الكلي لمعامل العمالة للمنشآت الصناعية في الأردن، وعليه، فإن توزع الأيدي العاملة جاء متفاوتاً بين الأنشطة الاقتصادية وداخل الإقليم نفسه.

مما سبق، فإن معامل العمالة يتفاوت بين الأقاليم التنموية، ويعكس نقاط القوة المتمثلة في تأثر المعامل النسبي للعمالة في الأنشطة الصناعية بسبب التركز الصناعي في إقليم الوسط والضعف في إقليمي الجنوب والشمال في الأردن.

2- معامل تعويضات العاملين: يبين جدول (5) معامل تعويضات العاملين للمنشآت الصناعية بحسب الأقاليم التنموية.

جدول (5)
معامل تعويضات العاملين للمنشآت الصناعية بحسب الأقاليم التنموية لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
1	0,2	23	–	–	–	–	0,2	19
2	5,9	5	0,1	6	4,7	1	10,7	3
3	12,5	2	1,3	2	0,2	3	14	2
4	1,2	17	–	–	–	–	1,2	13
5	1,1	18	0,1	6	–	–	1,2	13
6	4,4	6	4,1	1	0,1	4	8,6	4
7	0,5	–	–	–	–	–	0,5	17
8	0,7	19	0,1	6	0,1	4	0,9	15
9	2,5	12	0,1	6	–	–	2,6	9
10	4,4	8	0,1	6	–	–	4,5	6
11	4,5	7	–	–	–	–	4,5	6
12	13,3	1	0,1	6	2,0	2	15,4	1
13	2,1	13	0,1	6	–	–	2,2	10
14	7,5	3	0,9	3	0,2	3	8,6	4
15	2,6	11	0,2	5	–	–	2,8	8
16	3,2	10	0,3	4	0,1	4	3,6	7
17	2,0	14	0,1	6	–	–	2,1	11
18	1,8	15	–	–	–	–	1,8	12
19	0,6	20	–	–	–	–	0,6	16
20	1,3	16	–	–	–	–	1,3	14
21	0,3	22	–	–	–	–	0,3	18

تابع/ جدول (5)
معامل تعويضات العاملين للمنشآت الصناعية بحسب الأقاليم التنموية لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
22	3,8	9	0,2	5	0,1	4	4,1	6
23	7,4	4	0,9	3	–	–	8,3	5
المجموع	83,8		8,7		7,5		100	

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، 2007.

يتضح من جدول (5) أن تركز قيمة التعويضات للعمالة في المنشآت الصناعية على مستوى مجموع الأقاليم كان في صناعة المواد والمنتجات الكيميائية بنسبة 15,4 %، يليها صناعة كل من المنتجات الغذائية، الصناعات الاستخراجية، الملابس وتهيئة الفراء وصيانته، ومنتجات المعادن اللافلزية الأخرى، إمدادات الكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة بنسبة 14، 10,7، 8,6، 8,6، 8,3 بالترتيب، وتشكل هذه الصناعات 65,6% من المجموع الكلي لمعامل التعويضات للعاملين، ويلاحظ كذلك وجود تباين في معامل التعويضات على مستوى الأقاليم بين الأنشطة نفسها، وبين الأنشطة داخل الإقليم الواحد؛ ففي إقليم الوسط احتل معامل التعويضات المرتبة الأولى للعاملين بنشاط صناعة المواد والمنتجات الكيميائية، بنسبة 13,3% يليها معامل التعويضات في أنشطة صناعة المنتجات الغذائية، صناعة المنتجات اللافلزية، وإمدادات الكهرباء والغاز، والصناعات الاستخراجية بنسبة 12,5، 7,5، 7,4، 5,9 بالترتيب، ليشكل معامل التعويضات للعاملين بهذه الصناعات في هذا الإقليم 46,6%. أما في إقليم الشمال فقد بلغ المعامل 8,7%، ويتركز نشاط صناعة الملابس بنسبة 4,1%، يليه العاملون بنشاط صناعة المنتجات الغذائية، وفي إقليم الجنوب بلغ المعامل 7,5%؛ حيث بلغت أعلى قيمة لمعامل التعويضات للعاملين في الصناعات الاستخراجية بنسبة 4,7%، يليه ما نسبته 2% لمعامل التعويضات للعاملين في صناعة المواد والمنتجات الكيميائية، ويلاحظ من جدول (5) وجود تفاوت في هذا المعامل لبقية الأنشطة في إقليمي الشمال والجنوب، وسجل المعامل

انخفاضاً حاداً في إقليم الجنوب، وتلك نتيجة طبيعية لوجود الصناعات صغيرة الحجم. كما أن متوسط نصيب العامل من تعويضات العاملين في المنشآت الصناعية بلغ 3583 ديناراً/السنة، وعلى مستوى جميع العاملين بالأنشطة الصناعية للأقاليم الثلاثة معاً، وإن المتوسط بلغ 3756 ديناراً في إقليم الوسط، وهو أقل من المتوسط العام، وذلك يعود لارتفاع أعداد العاملين، في حين يبلغ المتوسط في إقليم الشمال 1917 ديناراً، وهو أقل من المتوسط العام لنصيب العامل من التعويضات، ويفسر ذلك أن الصناعات متوسطة الحجم ذات نسبة متوسطة من الأيدي العاملة، ولكن نجد هذا المتوسط يبلغ 6814 ديناراً/السنة في إقليم الجنوب، وهو أعلى من المتوسط العام؛ حيث إن نسبة العاملين في الصناعات الاستخراجية تبلغ 30,5% في إقليم الجنوب كما هو مبين في جدول (3)، وإن معامل التوطن الصناعي لهذه الصناعة قد بلغ 9,66% كما هو مبين في جدول (2).

مما سبق، فإن تباين الأنشطة الصناعية قد أثر على تفاوت قيم التعويضات للعاملين في تلك الأقاليم، ومن ثم يؤثر على المجتمعات المحلية فيها.

3 – معامل القيمة المضافة: يبين جدول (6) معامل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية بحسب الأنشطة الاقتصادية على مستوى الأقاليم التنموية.

جدول (6)
معامل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية بحسب الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى الأقاليم التنموية في الأردن لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
1	0,4	17	–		–		0,4	18
2	4,6	6	0,1	–	0,1	4	4,8	9
3	10,4	2	1,00	2	7,7	1	19,1	1
4	6,9	3	–	–	0	–	6,9	5
5	1,00	15	0,1	6	–	–	1,1	16

تابع/ جدول (6)
معامل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية بحسب الأنشطة الاقتصادية وعلى مستوى الأقاليم التنموية في الأردن لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
6	2,3	12	4,2	1	–	–	6,5	6
7	0,3	18	–	–	–	–	0,3	19
8	0,5	16	0,1	6	0,1	4	0,7	17
9	1,9	13	0,1	6	–	–	2,00	14
10	3,2	9	0,1	6	–	–	3,3	12
11	3,9	7	–	–	–	–	3,9	11
12	11,4	1	0,2	5	1,9	2	13,5	2
13	1,9	13	0,1	6	–	–	2,00	14
14	11,4	1	0,4	3	0,2	3	12,0	3
15	5,1	5	0,1	6	–	–	5,2	8
16	3,8	8	0,2	5	0,1	4	4,1	10
17	1,7	14	0,1	6	–	–	1,8	15
18	2,7	10	–	–	–	–	2,7	13
19	0,2	19	–	–	–	–	0,2	20
20	0,4	17	–	–	–	–	0,4	18
21	0,1	20	–	–	–	–	0,1	–
22	2,5	11	0,3	4	0,1	4	9,2	4
23	5,7	4	0,4	3	–	–	6,1	7
المجموع	82,3		7,5		10,2		100	

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، 2007.

يلاحظ من جدول (6) أن تركز القيمة المضافة في المنشآت الصناعية بلغ في إقليم الوسط نسبة 82,3%، وكان في صناعات كل من: المواد والمنتجات الكيميائية، منتجات المعادن اللافلزية الأخرى، المنتجات الغذائية والمشروبات؛ بنسبة 11,4%، 11,4%، 10,4% بالترتيب. في حين تبلغ القيمة المضافة في المنشآت الصناعية 7,5% في إقليم الشمال، وكان في صناعة الملابس، المنتجات الغذائية والمشروبات، بنسبة: 4,2%، 1,0% لكل منهما، وبلغ المعامل في إقليم الجنوب 10,2%، وكانت في صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 7,7%.

ويتفاوت معامل القيمة المضافة بين الأنشطة الصناعية على مستوى الأردن؛ إذ سجلت صناعات كل من: المنتجات الغذائية، والمواد والمنتجات الكيميائية، ومنتجات المعادن اللافلزية، والأثاث، ومنتجات التبغ ما نسبته 19,1%، 13,5%، 12%، 9,2%، 6,9% بالترتيب؛ لتشكل هذه الصناعات الخمس 60,7% من مجمل معامل القيمة المضافة للمنشآت الصناعية للأقاليم التنموية.

4 – معدل الأهمية الصناعية: يبين جدول (7) معدل الأهمية الصناعية للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية.

جدول (7)
معدل الأهمية الصناعية للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
1	0,2	18	–	–	–	–	0,2	19
2	4,4	6	0,1		2,0	2	6,5	5
3	12,7	1	1,7	2	2,8	1	17,2	1
4	3,0	11	–	–	–	–	3,0	11
5	1,3	14	0,2	6	–	–	1,5	15
6	4,7	5	5,0	1	–	–	9,7	4
7	0,5	17	–	–	–	–	0,5	18
8	0,9	16	0,2	6	0,2	5	1,3	16

تابع/ جدول (7)
معدل الأهمية الصناعية للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية لعام 2007
(على اعتبار أن رقم النشاط يعود للترتيب نفسه في جدول 2)

النشاط الاقتصادي	الإقليم						المجموع	
	الوسط		الشمال		الجنوب			
	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب	المعامل	الترتيب
9	2,1	14	0,1	7	–	–	2,2	13
10	3,7	8	0,1	7	–	–	3,8	9
11	3,4	9	–	–	–	–	3,4	10
12	10,7	2	0,2	6	1,5	3	12,4	2
13	2,2	12	0,1	7	–	–	2,3	12
14	8,9	3	1,2	3	0,3	4	10,4	3
15	3,2	10	0,2	6	–		3,4	10
16	4,4	6	0,6	4	0,2	5	5,2	7
17	2,0	13	0,1	7	–	–	2,1	14
18	2,2	12	–	–	–	–	2,2	13
19	0,5	17	–	–	–	–	0,5	18
20	1,0	15	–	–	–	–	1,0	17
21	0,2	18	–	–	–	–	0,2	19
22	4,3	7	0,4	5	0,1	6	4,8	8
23	5,6	4	0,6	4	–	–	6,2	6
المجموع	82,1		10,8		7,1		100	

المصدر: النسب من استخراج الباحث اعتماداً على دائرة الإحصاءات العامة، المسح الصناعي، 2007.

لقد قدر معدل الأهمية الصناعية للمنشآت الصناعية في الأقاليم التنموية باستخدام المعادلة (2) المذكورة ضمن مقاييس الدراسة؛ حيث حددت الأهمية النسبية لكل من معاملات العمالة، القيمة المضافة، وتعويضات العاملين، بحسب الأنشطة الاقتصادية لكل إقليم، ووزعت معدلات الأهمية الصناعية بناء على ذلك،

ويلاحظ من جدول (7) أن أعلى معدل للأهمية الصناعية في إقليم الوسط تمثل في صناعة كل من: المنتجات الغذائية والمشروبات، المواد والمنتجات الكيميائية، منتجات المعادن اللافلزية، إمدادات الكهرباء والغاز، استناداً إلى نسبة كل منها، وهي: 12,7%، 10,7%، 8,9%، 5,6% بالترتيب، وبلغ مجموع هذا المعامل لهذه الصناعات 37,9% من مجموع معدل الأهمية الصناعية لهذا الإقليم، البالغ 82,1%. كما أن أعلى معدل للأهمية الصناعية في إقليم الشمال كان في صناعات كل من: الملابس، المنتجات الغذائية والمشروبات، منتجات المعادن اللافلزية، وبنسب: 5%، 1,7%، 1,2% بالترتيب، وبمجموع 7,9%من مجموع معدل الأهمية الصناعية، البالغ 10,8%، في حين بلغ أعلى معدل للأهمية الصناعية في إقليم الجنوب في صناعات: المنتجات الغذائية والمشروبات، الصناعات الاستخراجية، المواد والمنتجات الكيميائية بنسب: 2,8%، 2%، 1,5% لكل منها بالترتيب ومجموع 6,3%من مجموع معدل الأهمية الصناعية، البالغ 7,1%. ويلاحظ أن أعلى معدل للأهمية الصناعية على مستوى الأردن بلغ في صناعات كل من: المنتجات الغذائية والمشروبات، المواد والمنتجات الكيميائية، منتجات المعادن اللافلزية، الملابس، الصناعات الاستخراجية، إمدادات الكهرباء والغاز، وبنسب: 17,2%، 12,4%، 10,4%، 9,7%، 6,5%، 6,2% بالترتيب ومجموعها 62,4%.

يكشف معدل الأهمية الصناعية عن درجة التطور الذي حققه الأردن بشكل عام وعلى مستوى الأقاليم التنموية، ويمثل المعدل مؤشراً حقيقياً للوزن الاقتصادي لصناعة معينة، ويوضح مدى أهمية الصناعة في الدولة من حيث أهميتها للعمالة ومساهمتها في القيمة المضافة في القطاع الصناعي، والتعويضات للعاملين، ويكشف جدول (7) أيضاً ارتفاع معدل الأهمية الصناعية لبعض الأنشطة الاقتصادية؛ مما يؤكد أهميتها ووزنها الاقتصادي، ويقدم دليلاً على مستوى النشاط الصناعي الراهن في الإقليم، الذي يمكن التخطيط لتطويره وتنميته مستقبلاً؛ بحيث يترابط ويتكامل مع الأقاليم الأخرى آخذين بعين الاعتبار اختيار الصناعات الأنسب قبولاً وتخصصاً وتشغيلاً للأيدي العاملة. ويتفق هذا مع ما تناوله الشامي (صلاح الدين الشامي، 167:1984) في تحليله للاتجاهات التخطيطية الإقليمية في بعدها الجغرافي. ويمثل شكل (1) تلخيصاً لتلك المؤشرات التي تناولتها الدراسة الراهنة.

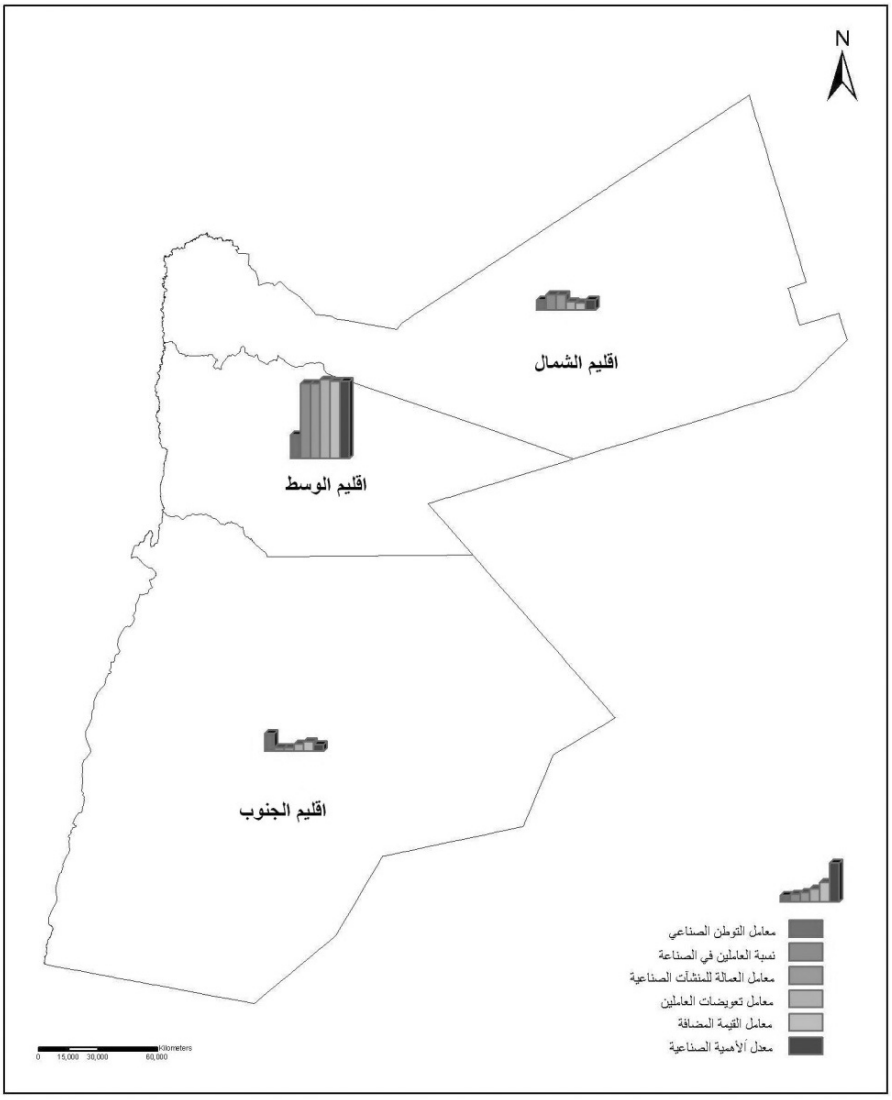

شكل 1: مؤشرات التوطن الصناعي في الأقاليم التنموية الثلاثة: الشمال والوسط والجنوب

النتائج العامة والتوصيات:

توصلت الدراسة الراهنة إلى وجود تباين في عدد المنشآت الصناعية القائمة بين الأقاليم الثلاثة؛ إذ إن 70,8% من المنشآت تتركز في إقليم الوسط، و23,5% في إقليم الشمال، و5,7% في إقليم الجنوب، ومن ثم تفاوتت الأهمية النسبية لكل إقليم من حيث الأنشطة الصناعية؛ مما يحول دون إيجاد تسلسل هرمي للمنشآت الصناعية على أساس الميزة النسبية للوصول إلى الإسهامات النسبية للأقاليم في المنظور المكاني للأنشطة الصناعية. وأظهر معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية أن الأنشطة الاقتصادية المتركزة في إقليم الوسط ذات نمط صناعي عالي التوطن، في حين هي في إقليم الشمال ذات نشاط اقتصادي متنوع، وأن الأنشطة الاقتصادية في إقليم الجنوب تعتبر الأقل توطناً، وهناك غياب كامل لأنشطة اقتصادية في إقليمي الشمال والجنوب وبدرجة أكبر في إقليم الجنوب على الرغم من المساحة الواسعة.

ويبرز معامل التوطن الصناعي للمنشآت الصناعية أن نشاط صناعة الورق ومنتجات الورق وكذلك صناعة الفحم والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي قد احتلت المرتبة الأولى في إقليم الوسط، في حين احتلت المرتبة الأولى في إقليم الشمال صناعة الملابس وتهيئة الفراء وصيانته، وفي إقليم الجنوب ظهرت الصناعات الاستخراجية. وتتباين الأنشطة الصناعية في ترتيبها بين الأقاليم التنموية الأردنية؛ مما جعل من معامل التوطن للمنشآت التي تزيد قيمته على (1) أن يوفر المجال لاستخدام العمالة ويوفر فرصاً وظيفية أكثر، وكذلك يحدد الحجم النسبي للقوى العاملة لكل منشأة في الأقاليم.

ويوجد تباين بين المنشآت الصناعية في الأقاليم الثلاثة المستخدمة للأيدي العاملة، واختلاف مرتبط بتوزيع نسب العاملين في الصناعات المتوطنة داخل الإقليم الواحد، ويتفاوت معامل التوطن الصناعي بين الأقاليم بحسب النشاط الاقتصادي، وهناك عدم تطابق بين توزع نسبة العاملين في الأقاليم مع معامل توطن المنشآت الصناعية؛ مما ترتب عليه تباين معامل تعويضات العاملين.

ويبرز التباين في معامل القيمة المضافة بين الأقاليم التنموية، ووجود تفاوت للمعدل بين الأنشطة داخل الإقليم الواحد، وكذلك فإن مؤشر التوطن الصناعي يتركز في عدد من الصناعات في إقليمي الشمال والجنوب، وهو متركز بنسبة أكبر في

إقليم الوسط. ويوجد تباين في معدل الأهمية الصناعية بين الأقاليم بحسب الأنشطة الاقتصادية، وأما على مستوى الأردن فقد بلغ أعلى معدل في صنع المنتجات الغذائية والمشروبات. وقد ارتبط بارتفاع الأهمية النسبية للمنشآت في إقليم الوسط وجود معدلات أكبر من ناحية توفير الفرص الوظيفية بالمقارنة مع إقليمي الشمال والجنوب؛ مما يعكس الدور الحيوي لهذا الإقليم الذي يحتوي على 90,2% من رأس المال الثابت الإجمالي في الأردن، وما يترتب عليه من طاقة إنتاجية بلغت 87,6% من جملة الإنتاج الصناعي بالأردن.

يتضح مما سبق، أن إقليم الوسط يستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع الأنشطة الصناعية في الأردن، وهو ما يبرز النتيجة المتعلقة بالتباين التنموي، وإن المشكلة مرتبطة بحالة عدم التوازن الإقليمي وأثر التوطن الصناعي في توفير فرص العمل في هذا الإقليم، ومن ثم فإن التوطن الصناعي لم يحقق الدور الفعال في إقليمي الشمال والجنوب. وعليه، فإن المؤشرات المتباينة في الإقليم انعكست على عوامل التعويضات والقيمة المضافة والعمالة، ويشكل ذلك اختزالاً للحيز الاقتصادي (Economic Space)، وهذا لا يتفق مع ما يتبناه لويس (Lewis,1972)، باعتماد سياسة التوازن الصناعي وتحديد العوامل الموجهة لتوزيع الصناعة، بما يترتب عليه من تشغيل الأيدي العاملة.

ولتحقيق التوازن في أنماط التوطن الصناعي الإقليمي واتجاهاته في الأردن، وللوصول إلى مجموعة من الحلول العقلانية فإن الدراسة توصي بالعمل على تحقيق الترابط الصناعي بما يعزز من اتجاهات التوطن الصناعي في الأقاليم، ومن ثم إيجاد تسلسل صناعي هرمي متوازن على مستوى الدولة وبتخطيط كفؤ، وتقديم التسهيلات التمويلية وتوجيه السياسات الاستثمارية في القطاع الصناعي بإقليمي الشمال والجنوب؛ لاستقطاب الاستثمارات الصناعية وتشغيل الأيدي العاملة وتنويع الأنشطة الاقتصادية الصناعية ذات الطاقة الإنتاجية؛ مما يتطلب ترشيد الاتجاهات لتطور أنماط التوطن الصناعي؛ بحيث تتلاءم الأنشطة المراد توقيعها مستقبلاً مع التوزع الجغرافي للمقومات الجغرافية المتاحة للتوطن الصناعي.

ولابد من اعتبار التوطن الصناعي أولوية تنموية ضمن تخطيط صناعي كفؤ ومتوازن واستكشاف أهمية التوطن لتنشيط حركة التصنيع مع مراعاة التباين المكاني لاتجاهات التوطن الصناعي؛ بحيث تتحقق إمكانات المواقع الصناعية

وطبيعتها، والعمل على تطوير خدمات البنية التحتية الصناعية، مثل النقل بأشكاله المختلفة وزيادة الإنتاج الصناعي بإضافة خطوط إنتاجية في المنشآت الصناعية في إقليمي الشمال والجنوب لإيجاد فرص تشغيلية وتخفيف البطالة، ودراسة العلاقة التكاملية بين الصناعة الإقليمية المعنية وباقي الصناعات الإقليمية الموجودة في الإقليم وعلى المستوى الوطني، وتوجيه الدراسات البحثية لتناول هذا الموضوع لتفسير المؤشرات والارتباطات، واستمرار نمو التوطن الصناعي في إقليمي الشمال والجنوب؛ بحيث يصبحان جاذبين للسكان، وليسا طاردين لهم إلى إقليم الوسط الذي يمثل ثقلاً سكانياً في الأردن.

ومن الضرورة إنشاء دائرة متخصصة لتنمية مصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطويرها ورعايتها، وتوجيه اهتمام الغرف الصناعية في الأردن لتوفير المناخ الملائم لنجاح مثل تلك المؤسسات الصناعية والعمل على تنمية الصناعات وتطويرها في إقليمي الشمال والجنوب تحديداً.

مما سبق، تصبح إعادة النظر في استراتيجيات التخطيط الإقليمي، ضرورة من خلال التحول التدريجي المتوازن لتبني نمط للتوطن الصناعي يناسب الظروف الخاصة بإقليمي الجنوب والشمال بالاستناد إلى فكرة بناء المجمعات الصناعية المتكاملة وتشكيل مجموعة من الأنشطة الصناعية ترتبط فيما بينها بعلاقات تكنيكية وإنتاجية متشابكة تجسيداً لفكرة المجمعات الصناعية (Industrial Complex)، التي يؤكدها المتخصصون في التخطيط التنموي الإقليمي، وهذا ما أشار إليه (Thursby, 2006;Richardson,1969) مبنياً أهمية التوازن بين الأقاليم والبدء بالصناعات الإقليمية التي تناسب الإمكانات المتاحة لإجراء التوطن الصناعي، ومن ثم توفير الفرص الوظيفية

المراجع:

إبراهيم شريف و أحمد حبيب رسول، ونعمان دهش، (1981). **جغرافية الصناعة**، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

حسن صالح وأحمد اغريب (1998). كفاءة عوامل التوطن الصناعي وتواؤمها مع المنشآت الصناعية في منطقتي ماركا وسحاب (محافظة عمان/الأردن)، الجامعة الأردنية، عمان: **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (25)، العدد (1): 128–148.

حسن عبد القادر صالح (1985). **مدخل إلى جغرافية الصناعة**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

خليل الحلاحلة (2008). جغرافية الصناعة في مدينة الخليل، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة.

دائرة الإحصاءات العامة (2009). **مسح العمالة والبطالة 2007**. عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2008). **الإحصاءات العامة بالأرقام 2007**، العدد، 10، عمان.

دائرة الإحصاءات العامة (2007). **مسح الصناعة 2007**. عمان.

سليمان أبو خرمة وجهاد أبو السندس (2004). دور التوطن الصناعي في توفير الفرص الوظيفة في الأردن: حالة دراسية، إقليم الشمال، إربد: **مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (20)، العدد (2)، (ب): 1169–1207.

شيرين الحمداني (1991). مؤسسة المدن الصناعية: دراسة وتطبيق للتوطن الصناعي في الأردن، الجامعة الأردنية، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.

صلاح الدين الشامي (1984). **الجغرافية دعامة التخطيط**، الإسكندرية، منشأة المعارف.

عبد الله الصليع (2001). **الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية**، الرياض: كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

عبدالمجيد القرالة (2006). المدن الصناعية الأردنية وأثرها في النشاط الاقتصادي الأردني خلال الفترة 1996 – 2005. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، كلية الدراسات العليا.

علي كريم العمار (2008). **تحليل اتجاهات التوقيع المكاني الاقتصادي وفق معايير (الكفاءة الاقتصادية –الاجتماعية)، دراسة تحليلية**. بغداد، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد.

كامل الكنفاني (2008). **سياسة التنمية المكانية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد الأسطى (2008).**الصناعة في مدينة مصراته: دراسة في الجغرافية الاقتصادية، ليبيا، جامعة مصراتة**.

محمد خميس الزوكة (1984). **التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية**. الطبعة الثانية، القاهرة: دار الجامعات المصرية.

محمد الفتحي محمد (2004). **الجغرافية الاقتصادية: أسس وتطبيقات**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعة.

محمد نصر وخليل حماد (1990). نمو الصناعة التحويلية والعمالة في الأردن، إربد، **أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (6)، العدد (3): 103–136.

محمود مسعود (1992). الصناعة في منخفض البقعة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية: عمان، كلية الدراسات العليا.

نافذ الكيلاني (1991). تصنيع المناطق الهامشية في الأردن، دراسة تطبيقية على محافظة المفرق، الجامعة الأردنية، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.

هناء محمد عبده دعقان (2005). التوطن الصناعي في محافظة تعز: دراسة في الجغرافية الصناعية، تعز، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا.

هوشيار معروف (2006). **تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

Al-Hunati, H. A. (1978). Regional development planning in the third world, with special reference to East Bank of Jordan, PhD., University college of Swansea,- Wales U. K.

Berry, B. J. L., Conkling, E.C and Ray, M. D. (1997). *The global economy in transition*. 2nd ed., Supper Saddle River, NJ: Prentice Hall., New jersey.

Collins. (1975) *Location dynamic of manufacturing activity*. John Wiley & Sons, New York.

Dicken. (1990). *Location in space: Theoretical perspectives in economic geography*. 3rd ed. Harper & Row, New York.

-Hagget. P. (1968). *Location analysis in human geography*. London: Edward Arnold Publishers LTD.

Lewis, W. A. (1972). *Development planning; the essentials of economic policy*. London: George Allen and Unwind, Ltd.

McCann. (2002). *Industrial location economic*. UK: Edward Elgar..

Meckinnon. (2008). Evuolution, Path dependence and economic geography. Vol. 2 Issue 5, pages 1449- 1463. Blackwell Publishing Ltd,

Miller, E, Willard. (1977). *Manufacturing*. U. S. A.: the Pennsylvania State University Press.

Richardson, H. W. (1969). *Regional economic*. wedenfield &Nicklson, London..

Robinson,G. M. (1998). *Methods and techniques in human geography*. London: John Wiley & Sons,Chichester.

Smith, D. M. (1981). *Industrial location: An economic geographical analysis*. 2nd ed., New York: John Wiley & Sons.

Thompson. J. H. (1955). Anew method for measuring manufacturing. *Annals of the Association of American Geographers*. 54: 25-336

Thursby, Jeff. (2006). Her or there? A survey of factors in multinational. R& D: Location - report to the government - university - industry research roundtable. National Academics Press, Washington, D. C.

Watts, H. D. (1987). *Industrial geography* . John Wiley & sons, Inc., New York.

Wheeler, J. O. & Muller, P. O. (1980). *Economic geography*. 2nd, John wily & sons, New York.

The Variation of Industrial Endemism C-efficients in the Developmental Regions in Jordan

Mahmoud Abdallah AL-Habees*

The aim of this study is to analyze the industrial activities across the developing regions in Jordan and to reveal the nature of the spatial distribution of Jordanian industrial activities as well as the distribution of the manpower used in these activities. The spatial variation pattern and properties of industrial endemism in these activities is intended to highlight the rate of industrial importance through the use of appropriate coefficients of industrial endemism.

The present study utilizes the official data published by the Jordanian Department of Statistics, related to the three developmental regions formulated by the governmental authorities. The Northern Region accommodates the governorates of Irbid, Mafraq, Ajlun and Jarash. The Central region consists of the Capital city of Amman, Balqa, Zarqa and Madaba governorates, whereas the Southern Region consists of Karak, Ma'an, Tafiela and Aqaba governorates.

The study concludes that there are differences in the coefficients' values of the endemism, related to economic facilities by region and by activity as well as the presence of injustice at the relative distribution of these activities and manpower. Moreover, a disparity in the rate of industrial importance for each region exists. Therefore, the study recommends that more attention must be paid to both the northern and southern regions to promote investment opportunities in the industrial sector. In Addition, the coefficients values of industrial endemism must be stressed through effective and efficient planning to avoid weakness and to utilize industrial planning methodology in order to develop the northern and southern developmental regions in Jordan.

Keywords: Developmental regions, Industrial endemism, Spatial variation, Industrial investment, and Industrial complexes.

* Department of Regional Planning, School of Planning and Management, BAU, AL- Salt, Jordan.